

أوراق في الاصلاح الاقتصادي والسياسي



أ.د. عبد الجبار محمود العبيدي (*): اشكالية الاصلاح والطروحات الاشكالية (بين منطق الوجود ومنطق الضرورة)

المحور الاول : - مدخل مفاهيمي حول معنى الاصلاح وما يثيره من تساؤلات اشكالية

يشير المعنى القاموسي اللغوي الى ان الاصلاح مشتق من الصلاح ، وهو ضد الفساد ، وعند القول اصلاح الشيء نعني به ازالة الفساد عنه ، وعند القول ان فلان من اصحاب المفاصد لا المصالح ينبغي تحديد أي الاعمال التي تبعث على الفساد ، او التي يرتشح منها الفساد ؟ بل وما هو الفساد اصلا ؟ ومن وجهة نظرمن ؟ - الافكار الدينية ، وأي منها ؟ الافكار السماوية وافكار الرسل والانبياء ، وأي منهم ؟ الافكار الدينية من غير الرسل والانبياء ، وأي منهم ؟ الافكار الوضعية، وأي منها في مدارسها واتجاهاتها التي لا تعد ولا تحصى ؟ ام من وجهة نظر الفكر الرأسمالي الحاكم والسائد على معظم بقاع الارض ووفق منطق حركة رأس المال ، ولأي مرحلة منه ؟ - فلكل دين ولكل فلسفة ومدرسة واتجاه وجهة نظرها الخاصة في موضوعة الفساد والصلاح ، التي تستمد مبرراتها من حاجات المرحلة التاريخية .

فعلى سبيل المثال يشير الفكر الاغريقي وتحديد الفيلسوف ارسطو طاليس الى ان عبودية اليوناني فسادا، وليست من طبيعة الاشياء، أما عبودية غير اليوناني فليست فسادا لانها من طبيعة الاشياء. ويشير الفكر

أوراق في الإصلاح الاقتصادي والسياسي

التوراتي الى أن اقراض الغير بربا ليس فسادا، اما اقراض اليهودي بربا فأعتبره فسادا ونهى عنه " لاتقرض اخاك بربا" ، وبينما يشجب الدين المسيحي الربا ويحرمه الدين الاسلامي ، يعتبر الربا احد المصادر الرئيسية للتراكم البدائي لرأس المال والتراكم الرأسمالي منذ بواكير نشأة الرأسمالية تجارية ماركنتي، وبينما يقف الفكر المسيحي موقفا متشددا حانقا من التجارة ، ويرى " ان دخول الجمل من سم الخياط أقرب من دخول التاجر الى الجنة " حسب القديس اوغسطين ، و " ان التاجر مجرم ابن مجرم " حسب القديس جيروم ، نجد ان الفكر الاسلامي يبارك التجارة (ولكن وفقا لقيود ونواهي) على عكس موقف الفكر المسيحي، وينهي عن اكتناز الذهب والفضة ويبيشالذين يكتزون الذهب والفضة بعذاب اليم " الذين يكتزون الذهب والفضة فبشرهم بعذاب اليم يوم تكوى بها جباههم وجنوبهم هذا ما كنزتم فذوقوا لانفسكم ما كنتم تكتزون " ويؤكد على انفاق الاموال وحتى النزر اليسير منها في سبيل الله بدلا من اكتنازها " يسألونك ماذا ينفقون قل العفو " والعفو هو كل ما زاد عن الحاجة ، وهنا تجدر الاشارة الى ان هذا التحريم لاكتناز الذهب والفضة واعتباره من المفسد يعود، ليس الى ما يسببه من حجب للاموال عن العمل والاستثمار – حسب التفسير الراسمالي للاسلام – لان الاستثمار والتوظيف لايمت للاسلام بصلة اصلا ، بل لأن جوهرالكسب في الاسلام، كما في المسيحية ، وحتى عند سبنيوزا ، هو كسبا روحيا وليس كسبا ماديا . وان التراكم في الاسلام هو تركيب اعمال نافعة ، قيم استعمالية ، قوتية، حاجوية نافعة ، وليس تركيب قيم تبادلية / استغلالية/ استثمارية.

فلاسلام لا يهدف الى انتاج قيم مادية بهدف تحويلها الى اموال وتحويل الاموال الى راسمال بهدف الربح ، أوبهدف تركيب الاموال اطلاقا ، بل بهدف الكفاية والانتفاع وفقا لعملية تجديد بسيطة للانتاج ، ويختزل ذلك كله الخليفة الرابع علي ابن ابي طالب بقوله " ما اجتمع مال الا من بخل او حرام " و " ما وجدت غنى فاحش الا بجنبه فقر مدقع " و " ما متع غني الا بما جاع به فقير " حتى بلغ به الامر الى القول " اعجب لأمر جائع لايشهر سيفه ويخرج للشارع" . بينما لايمكن تصور اي اقتصاد في عالم اليوم بدون تجارة وريا وغش وتدليس، ولا يمكن تصور نظام راسمالي اصلا دونها ودون سلب وقرصنة واستعمار ولصوصية ليبرالية محدثة تقوم على نهب الشعوب، ولايمكن تصور تنمية باللغة السائدة في الفكر الاقتصادي والسياسي الحديث دون منطق السوق الذي يسكنه الفساد برمته .

ازاء كل تلك الاختلافات وما يكتنفها من تشوش فكري ومفاهيمي اين يفترض ان يقف المفكر ورجل الإصلاح والسياسي ؟ هل يقف مع دفع الصيرورة غير العادلة والفاصلة (بالمفهوم القيمي) باعتبار ان

أوراق في الاصلاح الاقتصادي والسياسي

مألها العدل – حسب طروحات الفكر الوضعي بيمينه ويساره وبتجاهيه الراسمالي والاشتراكي ؟ ام يقف مع العدل الالهي المعوق للصرورة الفاسدة (بالمعنى القيمي) التي مألها العدل ؟

فما معنى الاصلاح اذن؟ ووفق اي فلسفة واي فكر واي منهج ؟ ثم من هو المصلح ؟ وما هي الشروط الواجب توافرها فيه ؟ وهل تدرك الجماهير المنتفضة بكل فئاتها وشرائحها ما ذهبت اليه من مطالب تشترط النزاهة والتكنوقراطية في من يتم اختيارهم للتشكيلة الوزارية الانتقالية (وبغض النظر عن مدى سلامة ان تكون الحكومة الانتقالية ذات تشكيلة وزارية تضاهي تشكيلة الوزارة الاعتيادية من الناحية القانونية كونها محددة المهام والزمان بما لايزيد على سنة تقويمية) اي هل تدرك ان هذا الاختيار معلولا ليس بذاته ، بل معلول ببرنامج حكومي يحدد بوضوح ، عبر سياسات تنبثق منها استراتيجيات تفصيلية ، ما هو المطلوب من هذا الوزير التكنوقراطي النزيه ؟ بمعنى اخر هل تعلم ان تنصيب وزيرنزيه وتكنوقراط (بغض النظر عن معنى التكنوقراط) يمثل شرطا ضروريا ، لكنه لا يمثل شرطا كافيا ؟ اذ ما الذي يضمن ان هذا الوزير بمواصفاته اعلاه قادر على تنفيذ البرنامج الحكومي (بافتراض وجود برنامج بالضرورة) ؟ اي هل يمتلك الارادة الصلبة والاصرار على اتخاذ قرارات شجاعة في مواجهة مد الفساد ؟ بل وهل لديه دراية بالوزارة المعنية ومكامن الفساد فيها؟ وهل يمتلك الرغبة في انجاز اعمال عظيمة ولديه رؤية وطنية واستراتيجية تتساوق مع اهداف الجماهير بعد اختزالها وفلترتها مما يشوب وطنيتها ؟

اذ ما قيمة وزير تكنوقراطي ونزيه لا يمتلك رؤية وطنية واستراتيجية ترتقي الى مصاف الاهداف والمطالب الوطنية ؟ وماقيمة وزير تكنوقراطي ونزيه يكلف مديرمكتبه القيام بتوزيع ملفات واعمال الوزارة على ذات الوكلاء والمستشارين والمدراء العامين الضعيفين والمسيرين التابعين الى منظومة المحاصصة الذين كانوا وما زالوا يديرون الوزراء الجاهلين بخفايا الوزارة؟ وما قيمة وزير تكنوقراطي ونزيه يرتضي ان تكبله التعليمات المعوّقة والمعوقة ، والكوادر الادارية المريضة نفسيا والمصابة بعقدة المناضد الطويلة والتسيّد على الناس بدلا من خدمتهم ؟ وما قيمة وزير تكنوقراطي ونزيه لا يمتلك التحدي والرغبة في انجاز اعمال وطنية عظيمة في وزارة جُلها من الفاسدين ؟ وما قيمة النزاهة مع الانحاء امام المطالب غير المشروعة والمصالح الضالعة في الحكم ، وذبح حقوق الشعب على مذبح الحفاظ على المنصب؟

اذن ما هو معنى وما قيمة ترديد شعار الاصلاح دون برنامج حكومي واضح ورسين ، ودون استراتيجية تستلهم الاهداف وتستطيع ان ترتقي الى مصافها ودون اصرار حكومي وشعبي على استئصال الفساد

أوراق في الاصلاح الاقتصادي والسياسي

ومحاسبة الفاسدين وردعهم ، بما يتطلبه ذلك من تمكين واليات تمكين المسؤولين ودعمهم في قراراتهم تلك من خلال اجراءات قضائية حازمة وسريعة ؟

للخروج من كل هذه الاسئلة وما تتضمنه من اشكاليات وما تثيره من لبس واريابك فان من الضروري تحديد معنى الاصلاح بمعنى الضرورة وبمنطق الضرورة المقيمة في ميكانزمات الواقع قبل الذهاب الى تحديد المقدمات الاساسية للبرنامج للاصلاح .

المحور الثاني : - معنى الاصلاح بمنطق الضرورة المقيمة في ميكانزمات الواقع ومنطق القوانين التي تحكمه

ان معنى الاصلاح وفقا لمنطق الضرورة المقيمة في ميكانزمات الواقع واشترطات الواقع والقوانين التي تحكمه يتضمن على الاتي :-

اولا :- وجوب توافر الادراك بطبيعة حركة الواقع والقوانين الموضوعية التي تحكمه وتحده وتحرکه ، وتوفير كل مستلزمات استدامتها ، والامتناع في اي لحظة عن تعويقها باسم منطق الوجوب must be فالاصلاح ليس حزمة من الشعارات والخطابات والاناشيد والامنيات والهتافات ، بل هو حزمة من السياسات التي تستظل بفلسفة محددة ، وينبثق منها استراتيجيات تفصيلية بسيناريوهات متعددة لاكسابها المرونة ، والتي يفترض ان يضطلع بها كل وزير وكل محافظ وكل تشكيل من تشكيلات الهرم الاداري ، كما يفترض فيها بالضرورة ان تتناغم وتتساق مع تلك السياسات كشرط حتمي لانجاحها ، ذلك النجاح الذي يفترض ان يكون الشرط الحاسم لاكتساب كل وزير ومن هو بدرجة وكل مسؤول يليه في السلم الهيراركي والتراتب الهرمي، شرعية البقاء في المنصب.

كما تجدر الاشارة هنا الى حقيقة هامة مفادها ، ان تلك السياسات المتخذة صفة الالتزام على شكل قرارات وتعليمات واليات حكومية ، عليها ان لا تخالف القوانين الطبيعية ، أي أن على قوانين الحكومة ان لا تخالف القوانين التي تخضع لها الطبيعة والقوانين الموضوعية التي تخضع لها الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . لان من شأن تلك المخالفة ان تتسبب في الالام والعذابات لافراد المجتمع ، واذا تعارضت قوانين الحكام مع القوانين الطبيعية فعلى الشعب ان يتمسك بالقانون الطبيعي لمجابهة ذلك ، الامر الذي رتب واجبا جديدا على الحكومة عليها الاضطلاع به، وهو تكفلها بتامين التعليم للمواطنين لانه

أوراق في الاصلاح الاقتصادي والسياسي

الوسيلة الوحيدة الاساسية لتنوير الراي العام وتهيئته لمراقبة الحكم – حسب المدرسة الفيزوقراطية - وان كل ما يجب ان تقوم به السياسات الحكومية ، هو العمل على ادراك تلك القوانين وتحديد فعلها الضار وتطويرها بالعلم والتقدم التقني لخدمة دوام الحركة ، وضمان دفع الصيرورة، واستدامة النمو والتطور، والتي فيه تقيم دولة الفضيلة بالمفهوم الافلاطوني ودولة الحق بالمفهوم الهيجلي و(دولة) الوجود الحر بالمفهوم الماركسي .

ثانيا :- التعامل مع وضع العراق في ظل النظام الدولي الراسمالي الخاضع للهيمنة الامريكية المتفردة، باعتباره منقوصا للسيادة ويأتمر بامر المحتل كحقيقة ، شئنا أم أبينا ، حتى اذا بدت قاسية حد المرارة . الا ان ذلك لايعني الاستسلام للاحتلال ، من جهة ، ولا يعني ايضا قبول او السماح لأي دولة او جهة بالعمل على ارض العراق واستغلال الوضع الشاذ هذا باعتباره محتلا، مهما كانت الحجج والمبررات ، من جهة اخرى . ذاك ان الاحتلال الامريكي مشرعن دوليا وحصل وفقا لارادة وموافقة المجتمع الدولي وان خروجه يفترض ان يتم بنفس الالية التي اوجدته ، وبعد زوال الاسباب التي اوجدته (بغض النظر عن الاكاذيب التي احيطت بها، والذي يقع على عاتق الحكومة واجب فضحها ، ان كانت حكومة وطنية) . ذاك ان التشخيص الدقيق للظواهر هو الكفيل بوضع الحلول الناجعة والاجراءات المناسبة لعلاج مثل هذه الازواج الفاسدة في العلاقات الدولية، وفي الالفية الثالثة ، التي تدشن البشرية فيها مرور أكثر من مائتي عام على الثورة الفرنسية واعلان مبادئ الحريات وحقوق الانسان .

انطلاقا من هذا المعطى فان السياسات الحكومية المتاحة ليست محددة ومقننة بهذا الواقع المر بصفة مطلقة ، كما انها ليست بخيارات مفتوحة . ففي الوقت الذي ينبغي على الحكومة اتخاذ السياسات التي تنسجم مع السياسة الدولية الحاكمة ، فان عليها ان لا تتماهى معها كعقد ادعائي ، بل العمل على لوي السياسة الخارجية للمحتل اينما سنحت الفرصة ، وتحويل الاذعان لها الى توظيف للمصالح الخارجية بما يخدم العراق بلدا وشعبا، وليس الوقوف ضدها والتحشيد الشعارتي ضدها باسم السيادة التي عرف الشعب من يتاجر بها ، وعرف بعد ثلاثة ارباع القرن من الزمن بانها منخورة منذ بدايتها مع برنامج ترومان ذي النقاط الخمسة وشعار حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي هو حق اريد به باطل ، والذي كان الهدف منه، هو تطبيق المستعمرات من المستعمرين القدامى الذين خرجوا منها بعد الحرب العالمية الثانية ، واعلان عالمي رسمي باطلاق يد الولايات المتحدة فيها .

أوراق في الإصلاح الاقتصادي والسياسي

ثالثا :- ان طبيعة الحكم الديمقراطي يقوم على توافر عدد من الشروط الحتمية في مقدمتها تحرر البلد من الاستعمار الاجنبي ومن كل شكل من اشكال التدخلات الاجنبية السافرة ، وتحقيق الاستقلال السياسي الناجزما يتضمنه من بناء المؤسسات وارساء مبادئ المواطنة والاصطفاف والتضامن المجتمعي المترافق بقدر مناسب من الاستقرار الاجتماعي (الذي يعني ضمنا انهاء الحالات الشاذة للتشوي المجتمعي المتمثل بهجرة السكان ونزوحهم بفعل الحروب الطائفية والارهاب وعودة السكان الى ديارهم بعد اعادة اعمار مدنهم وتوفير البنية التحتية القادرة على تامين مختلف الخدمات الاساسية وتوفير بيئة صالحة للعمل وكسب الرزق الكريم) والحد من البطالة ، الى جانب انشاء بنية معلوماتية واحصائية شاملة للسكان بكافة محافظات ووحداته الادارية (هذا من دون التعرض الى المسائل الماهوية للديمقراطية وما تشترطه من وعي وما يتطلبه ذلك الوعي من بلوغ مستوى معين للتعليم وانبثاق للذات الانسانية/ الأنا ego ذاتا / أنا مريدة) لا تتعوذ من أنها) قادرة على الاختيار، وبيئة صالحة للاختيار ومجتمع مدرك لاهمية الاختلاف ولديه الاستعداد لقبول الاخر والعيش المشترك المتصالح بين ابناء البلد بشتى ملهم ونحلهم ومذاهبهم) انطلاقا من تلك المحتمات فان المنطق يقتضي قلب المفاهيم المقلوبة واعادة بناء الاولويات ، بما يعنيه ذلك من ضرورة الخروج من اكدوبة الديمقراطية التي يراد توطينها بشكل مخالف للمنطق الديمقراطي ذاته من خلال توطيدها بالعنف / بالدم / بالشرطة / بقوة السلاح ، واعتماد نظام حكم يتناسب مع تلك المعطيات .

رابعا :- لما كانت الخصخصة هي الوضع السائد في العالم اجمع ، ولما كانت هي من متبنيات الدستور العراقي، فان من المنطقي حصول الانسجام بين السياسات الحكومية والواقع الدولي السائد ، من جهة ، والدستور الذي نص عليها صراحة ، من جهة اخرى . ماذا يعني ذلك بلغة منطق الخصخصة ومنطق الليبرالية الاقتصادية المقيم فيها والحال فيها فلسفة ومنهج ؟

انه يعني ، ببساطة ، تحديد واجبات الحكومة واقصارها على اداء وظائف محددة تتمثل في الاتي :-

أ. الدفاع عن حياض الوطن وحماية المجتمع من اي عدوان خارجي كأقدس وأنبل مهمة للحكومة .

ب. الحفاظ على الامن الداخلي وحماية الملكية الفردية الى جانب الملكية العامة وضمان احترام الحريات الخاصة ، والامتناع عن تدخل الحكومة فيها تحت اية حجة كانت ، فليس للحكومة حق التدخل في شأن شخص ثمل ، ولكن لها الحق في معاقبة رجل الامن وموظف الخدمة العامة الذي يضبط بتعاطي المخدرات اثناء تأدية الواجب - حسب الفيلسوف الانكليزي جون ستيوارت مل - وهذا واجب عليها

أوراق في الاصلاح الاقتصادي والسياسي

الاضطلاع به الى جانب ملاحقة عصابات الجريمة المنظمة وشبكات المتاجرة بالبشر والدعارة وعمالة الاطفال وشبكات تجنيد المتسولين ، مثلما عليها واجب مراقبة تنفيذ القوانين ومحاسبة مرتكبي الجرائم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية .

ج. القيام بالاشغال العامة التي تمد الاقتصاد بالحاجات الاساسية للأنتاج .

د. حفز القطاع الخاص المنتج والعمل على تشجيع راس المال المحلي على التحول صوب النشاطات المنتجة بأعتماد سياسات واضحة والدخول في مشاريع مشتركة مع القطاع الخاص ، على ان يكون اي تدخل من قبل الحكومة في النشاط الاقتصادي خاضعا لاشتراط الربح وتحقيق فائض في ميزانيات الاعمال المشتركة . مقابل ترك الاقتصاد للسوق ينظمه وفقا لميكانزماته الخاصة مقابل تكفل الحكومة باتخاذ السياسات التي تطف من الاثار غير المرغوبة على حركة الاقتصاد التي تنظمها يد عمياء .

ان هذا الاتجاه تحتمه ، ليس الميول الدولية والمزاج الدولي ، وليس الدستور، فحسب ، بل وتحتمه حقيقة فشل الحكومة في ادارة الاقتصاد قبل وبعد عام 2003 - واكتنافه للفساد، وعدم الكفاءة في ادارة المال العام ، والتبذير وهدر الفائض الاقتصادي المتراكم ، واستهلاك قوة العمل بطريقة غير منتجة من خلال جعل الاعمال والوظائف الحكومية مرتعا للتسكع في جزء كبير منها ، وهدر الزمن العام ، وتخريب اخلاقيات العمل، والركون في البطالة المقنعة والاعتیاد عليها ، واعتبار الراتب حقا مكتسبا ، وان الاداء اصبح يشترط الرشوة كعلاوة من خارج الراتب - اقول ان هذا الفشل الذي باكتنافه على كل تلك المفاصد ادى الى وأد الاقتصاد مع تحوله الى اقتصاد ضحل سرعان ما تتكشف ضحالته ازاء ابط صدمة تعصف بالاقتصاد العالمي .

خامسا :- ان تحقيق مستويات متقدمة ومتوازنة من النمو والتطور والاحاطة بكل جوانب عملية التنمية اقتصاديا، اجتماعيا ، صحيا ، تعليميا، بيئيا ، جماليا، الاستغلال الامثل للمكان ، وهندسة المدن ، يتطلب من البرنامج الحكومي تضمنه على درجة عالية من اللامركزية في الادارة ، واتخاذ القرارات على مستوى الوحدات الادارية ، المدينة ، القضاء ، الناحية ، والقرية . فما بالك ان اللامركزية هي احد متبنيات الدستور؟ وما بالك ايضا ان الوقائع اثبتت ان الحكومة بوزاراتها مجتمعة غير قادرة على ادارة مقراتها بكفاءة ، فكيف الحال اذن مع مديرياتها وفروعها وتوابعها المنتشرة في المحافظات والاقضية والنواحي ؟ بل وتسببت المركزية الشديدة بهدر المال العام والفساد في الادارة والزمن العام والاضرار بمصالح المواطنين بلغت حدا لايطاق.

أوراق في الاصلاح الاقتصادي والسياسي

سادسا :- ان الاصلاح الاداري بمنطق الضرورة ليس مطلوبا لذاته ، بل هو مطلوب لما يمكن ان يسهم فيه من ارتقاء بالاقتصاد وتعديل الهيكل الاقتصادي المعوج ، باتجاه زيادة نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة الانتاجية وتعبئة الفائض الاقتصادي الاحتمالي الضائع (الناجم عن أ الاستهلاك المفرط للسلع الكمالية والسوبر كمالية والخدمات الكاذبة والبطرية. ب. وجود بطالة واسعة وعمالة غير منتجة. ج. سوء الادارة واختلال التنظيم الاداري ولا رشادته في ادارة الجهاز الانتاجي - حسب المفكر الاقتصادي الماركسي بول باران -) والفائض الاقتصادي المتاح والعمل على تحشيد كافة الموارد المتاحة لتحقيق انطلاقة الاقتصاد واخراجه من مأزق الخامية ، وما يرافقها من تذبذب الموارد وتذبذب مكانة الدولة داخليا وخارجيا بسبب ارتباط مورده الوحيد بالسوق الخارجية المتسمة بعدم الاستقرار ، ومن دون ذلك يستحيل قيام اقتصاد سوي قادر على جعل النمو عملية مستمرة وقيام دولة ذات سيادة.

سابعا:- ان اعتماد الرعاية الاجتماعية على المصدر الخامي الخاضع الى عوامل خارجية والمتصف بالتذبذب والتذبذب الحاد احيانا وما يسببه من ازمة موارد خانقة تشل الاقتصاد برمته ، وانعكاس ذلك على الطبقات والشرائح الفقيرة ومحدودي الدخل وعلى مستقبل الاجيال الجديدة والعملية التنموية برمتها ، بل وايقاف عجلة البناء والتقدم ، تقتضي ربط الرعاية الاجتماعية بالرعاية الانتاجية ، وازالة التعارض بين رعاية الاجيال القائمة ورعاية الاجيال القادمة ، كما تتطلب تضحية المجتمع برمته دون استثناء لضمان تنمية تعمل على تحقيق التوازن بين الاجيال القائمة والاجيال القادمة وبين الحاضر والمستقبل ، وتمنع حصول التعارض بينهما .

ثامنا :- ان التنمية هي عملية تغيير شاملة لمجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، عادة ما تصاحبها التضحية بالحريات والحقوق والعدالة والتحرر وتترافق بمزيد من الفساد ، الالام ، الشقاء ، وتدني من شروط الحياة. الا ان مكمن مرغوبيتها يتأتى من كونها مسكونة بالشروط الصالحة (كامكان) للتحرر . لذا فان من الضروري توافر الادراك المسبق بان عملية التنمية قد تتطلب ، الى اجل بعيد ، نزفا مستمرا ، ألما ، عرقا ، وشقاء، وهذا يميل بنا الى اعادة ادخال مستمرة للقيمة الانسانية في الحكم على التنمية وعلى فترة الانشاء التي تستغرقها (وان رافقها الفساد كتضحية مقابل كسب الزمن) واعادة النظر بالوسائل والحكم على الغايات بالوسائل ، ذاك ان أعظم الغايات وأنبهها لاتتسامى بالدماء والألم والشقاء اطلاقا ، وعلى العصر ان يعيد النظر في الحكم على الغايات بالوسائل غير الدموية ، والحكم على التنمية بمقدار ما تتيحه من تعظيم للغاية وتدنية للألم .

أوراق في الاصلاح الاقتصادي والسياسي

المحور الثالث :- المقدمات الاساسية لأنجاح الأصلاح

اولا :- اعتماد فلسفة وحزمة مفاهيمية تنسجم مع الوضع الدولي والفلسفة التي تحكمه والتي لا يمكن فيها لغير الفكر الراسمالي ، ولما كان عمر تلك الفلسفة يزيد على السبعة قرون (بما فيها الفترة الجينية في حوض النظام الاقطاعي) فانها مرت بمراحل متعددة وتطورت باتجاهات ومدارس فكرية تدرجت مع مراحل تطورالوقائع الراسمالية في جدلية الاستجابة عبرالنفى negation والازاحة displacement ، والتي كان المقدس فيها ، ليس الفكر، بل استدامة الحركة الاقتصادية دون تعويق تحت اي مسمى كان أوأي فكرهما كانت القدسية التي يتلفع بها ، فلا سلطة ولا قدسية تعلق مصالح راس المال والحركة الراسمالية .

الا ان تبني الفلسفة الراسمالية لا يعني تبني اخر صيحاتها واعتماد اخر مدارسها كما توهم معظم الاكاديميين والسياسيين طيلة اكثر من نصف قرن ، عندمت تماهوا معها دون ابعادها في المرحلة التاريخية للوقائع التي حتمتها ، وهذا مكن اشكالية الفكر التنموي ، الذي حول الفكر من تحقيق التنمية الى منعها .

لذا فان تبني الفلسفة الراسمالية يجب ان يقوم على تحديد مواصفات المرحلة التاريخية لتطور العراق الاقتصادي (واشدد على الاقتصادي) واستبطان الافكار المعبرة عن المرحلة التاريخية الشبيهة بوضع العراق الان ، والتي مثلت الاستجابة التاريخية لموجبات دفع الحركة وجعل عملية النمو مستمرة . علما ان تقليد الكبارلا يعني تقليدهم في مرحلة الشيخوخة ، بل تقليد طفولتهم وطبيعة البيئة بكل مؤسساتها التي جعلت منهم كبارا وعظاما .

ثانيا :- صياغة السياسات العامة وفقا لتلك الفلسفة ضمن برنامج يتمفصل زمنيا وبتراتب لسلم الاولويات ، وتحديد القطاعات المولدة للنمو ، بمساهمة واشترك كل الاختصاصات ذات العلاقة ، على ان تصبح ملزمة لكافة التشكيلات الادارية بعد اقرارها .

ثالثا :- تحديد المسؤوليات الادارية في وثيقة واضحة لكافة الوزارات والتشكيلات التنفيذية ، واضطلاع رئيس الجمهورية بمهمة الزام الحكومة ومجالس المحافظات والمحافظين ومن هم بدرجتهم بتلك الوثيقة ، وتحديد الصلاحيات وفقا لتلك المسؤوليات ، وبعيد اقرارها ، وليس بانفصال عنها ، بدء من قمة الهرم الحكومي حتى ادنى مستوى فيه ، وفي ضوء البرنامج الحكومي المعبر عنه بسياسات . على ان تصار

أوراق في الاصلاح الاقتصادي والسياسي

تلك السياسات الى استراتيجيات يضعها كل وزير ، وكل تشكيل ، وكل مجلس من مجالس المحافظات ، يلزمهم فيها بنقل تلك السياسات والاستراتيجيات المتناغمة والمتواسقة معها من الكمون الى الوجود ضمن سقف زمني محدد ، واعتماد الانجاز كمحك لاستمرار اصحاب المناصب بمناصبهم .

رابعا :- الخروج بالمطلق من نظام الحكم الطائفي المحاصصاتي وتصفية كل الاشكال المؤسسية التي ترتش منها الطائفية والاتجاه نحو اقامة دولة المواطنة بعد تحديد معنى المواطن باعتباره يتشكل بعنصري المكان (حيث يحل ويقيم) وعنصر الحقوق في اصلها المستمد من حق الاقتراع والانتخاب ، وممارسة العمل البرلماني لمن يمتلك الاهلية القانونية ، وحق الحصول على موقع في الجماعة ينسجم مع قابلياته الجسدية والذهنية ومواهبه الشخصية التي تؤهله لشغل المناصب المشتقة من تلك القابليات والمواهب ، ومن المنطقي ان تنبثق من تلك الحقوق الواجبات ، وتنبثق من الواجبات الوطنية ، وليس من العقيدة والمذهب والعصبية ، وهنا مكمن تمييز الفلاسفة اليونانيين بين فضائل الرجل الصالح ، وبين فضائل المواطن الصالح . فاذا كانت فضيلة الرجل الصالح هي عقيدته وصلاحه وقيمته بالمفهوم العقيدي وسلوكه الموافق لها ، فان فضيلة المواطن هي الوطنية كسرف لا يدانيه شرف لاستمدادها من شرف المشاركة في ادارة شؤون الامة من دون تقاضي اجر عليها لان من شأن الاجر المادي ذاك ان يفسدها ويحولها الى عمل شبيه بالاعمال التي تعامل كاعمال متدنية ، اذ كان ينظر الى شرف المشاركة لذاته باعتباره امتيازا ومكافأة على جدارة الشخص المتواسقة والمتفقة مع مؤهلاته وقابلياته ، وهذا هو المدخل الفلسفي المرجعي لأمكانية استصدار القوانين اللازمة لاعادة احتساب رواتب رئيس الدولة والحكومة والوزراء والدرجات الخاصة والوكلاء والمستشارين والمدراء العاميين (هذا بافتراض عدم وجود برلمان ونواب وفقا للفقرة ثالثا من المحور الثاني) الى جانب الغاء الامتيازات والمخصصات والحمايات والمرافقين وحماية المرافقين والاليات وما شابهها مما شاب وافسد واساء الى سمعة الساسة الكبار في مواقعهم ومسمياتهم العامة.

خامسا :- قيام الدولة وفلسفة الخدمة العامة وتسلم المناصب الوزارية والرفيعة على اساس تقسيم العمل والتخصص في الوظائف ، بهدف الحصول من كل فرد على خير ما يستطيع القيام به وفقا للمركز الذي يصلح له ، لتمكينه من الوصول بجمع مواهبه الى ذروة الازدهار ، واستثمارها الى اقصى الحدود ، مع مراعاة عدم التمييز بين عمل الرجل وعمل المرأة (حتى اذا كان المجتمع يميز بينهما ، فالمقصود هنا هو عملهما وليس كينونتتهما) طالما ان المسألة مسألة مواهب ، وهذا لا ينطبق على صاحب الحرفة وموظف الخدمة العامة، فحسب ، بل وعلى السياسي ايضا ، بل ان من الاولى على السياسي ان يعرف العلل التي

أوراق في الإصلاح الاقتصادي والسياسي

تصيب المجتمع وتعمل على فساد الدولة ، ويمتلك المعرفة والارادة على صلاحها ، فالمعرفة هي التي تميز بين السياسي الحق والسياسي الزائف كما تميز بين الطبيب والدجال - حسب الفيلسوف اليوناني افلاطون - الذي يقول في هذا الصدد متسانلا (اذا كنا في المسائل الصغيرة كصنع الاحذية ، لا نعهد بها الا الى اسكافي ماهر ، فكيف نحسب كل من يفوز باصوات أكثر قادرا على ادارة الحكم ، ويردف قائلا، اذا كانت الدولة معتلة فيجب ان نبحث عن أصلح الناس وأحكمهم لمنصب الحكم ، وليس عن أكثر الناس اصواتا) وهذا هو الاساس الذي يجب ان تؤسس عليه فلسفة الخدمة العامة وتسمن المناصب الوزارية والرفيعة .

سادسا :- ان تكون المرجعية في الإصلاح هو البرنامج الحكومي (في مواصفاته المشار اليها اعلاه) والستراتيجية العلمية ، وما يتفرع عنهما من اجراءات واليات عمل ، وليس الاشخاص ، وليس التكنوقراط ، بل الاستراتيجية العلمية الموضوعية التي تتساق مع السياسات المنبثقة عن البرنامج اعلاه ، بما تتطلبه من ارادة صلبة وصرامة في اتخاذ القرارات ورغبة جامحة في انجازالبرنامج الحكومي ، على ان يتم تضمين ذلك في قسم التكليف ، الذي يفترض ان يكون قسما تفصيليا محددًا متوازيا مع احكام ونصوص المخالفات المنصوص عليها قانونا ، ومتناسبا مع المسؤوليات الجسام ، ومتماهيا مع قسم الفيلسوف اليوناني أبقرات ، بدلا من القسم المعتاد الفضفاض الذي يكسر بكسرة خبز .

سابعا :- هيكله الوزارات كافة وفق دراسات علمية موضوعية واعتماد التوصيف الوظيفي وتحديد سلم المسؤوليات ، وتشخيص الترهل والتخمة في كل وزارة ، والعمل على نقل المسؤوليات والصلاحيات للوزارات كافة (عدا الدفاع والتخطيط والمالية والخارجية) الى مجالس المحافظات ، واقتصر دور الوزارات على وضع الاستراتيجيات التي تشكل معيارا تاشيريا لعمل تلك المجالس ، والغاء المستشارين ، وتقليص عدد المدراء العاميين والمديريات العامة وفروعها وتوزيع الفائضين على مجالس المحافظات وحسب الحاجة والاختصاص، وفقا لدراسة علمية لمعالجة وضعهم ، بالترافق واعادة هيكله الاقتصاد وتحريكه باتجاه خلق فرص عمل متزايدة لاستيعاب الفائضين وقوة العمل النشيطة العاطلة عن العمل ضمن مشاريع تنمية عملاقة.

ثامنا :- اعتماد نظام حديدي للاجر والراتب الوظيفي يقوم على اساس الجهد والمشقة والانتاجية ونسب الانجاز، وليس على اساس زمن الدوام الوظيفي الذي اثبت خطله وفشله وفساده ، وقيام التشكيلات

أوراق في الاصلاح الاقتصادي والسياسي

الادارية كافة ببناء نظام للوصف الوظيفي يتضمن على تحديد دقيق للمسؤوليات مدعم بمقاييس موضوعية حاكمة للاداء و زمن الانجاز مع مراعاة الاتي :-

أ. منع التجاوز على موعد الدوام الرسمي مهما كانت الاسباب ، واعتماد انظمة الكترونية فعالة لضبط وقت مباشرة ومغادرة كل موظف ، وتزويد الوحدات الحسابية والتدقيقية بنسخة الكترونية منها لاتخاذ الاجراءات المالية الرادعة .

ب. منع مغادرة مكاتب العمل لاي سبب من الاسباب اثناء زمن العمل.

ج. منع التدخين وتناول الطعام على المكاتب اثناء الدوام الرسمي منعاً باتاً .

د. حجب الحوافز في حال التقصير والاخلال بالواجبات والتعرض للعقوبات .

هـ. اعتماد شعار المواطن (الزبون بلغة اعمال) دائماً على حق ، مهما كانت الاسباب ، واشاعة ثقافة ان الوظيفة هي خدمة عامة وان العمل في خدمة المواطن عبادة ، وان العبادة المترتب عليها تاخير لأعمال الناس هي فسادا واخلالا باخلاقية الوظيفة العامة ، وان الموظفين (ممن يسمون بالمسؤولين) ما هم الاخدما للمواطنين طالما يتقاضون اجرا مقابل خدماتهم ، وان كرسي الوظيفة هو كرسي خدمة (مهما كانت الدرجة الوظيفية ومهما كان المنصب) وليس كرسي للتسيّد والامرة والاثراء والكسب غير المشروع .

و. محاسبة المقصرين بالاداء ومبديي الزمن العام محاسبة عسيرة وعدم التهاون في فصل الموظف الفاسد فوراً.

ز. محاسبة الوزير عن الفساد في وزارته وتحميله مسؤولية اي خلل وفي اي مفصل من مفصل الوزارة.

تاسعا :- الغاء نظام العمل بالملفات وتحمل الوزير شخصيا كافة المسؤوليات وما تتطلبه من ضرورة الاطلاع على كل صغيرة وكبيرة في حركة العمل (تجدر الاشارة هنا الى ان عجز الوزراء عن ذلك انما يؤكد حقيقة ضرورة نقل الصلاحيات واعادة هيكله الوزارات واعتماد النظام اللامركزي) وخاصة في بداية توليه مهام الوزارة بهدف التأسيس لقيم واخلاقيات واساليب عمل جديدة تقوم على النزاهة والانضباط واحترام الزمن العام وسلامة الاداء.

أوراق في الاصلاح الاقتصادي والسياسي

عاشرا:- العمل بالقوانين بمجرد تشريعها ونشرها بالجريدة الرسمية ، وان التبجح بما يسمى تفعيل القوانين في تلكو تنفيذها انما يعبر عن غياب سلطة القانون وعدم فاعلية القانون ، فالقانون الذي يحتاج الى عكازة لتفعيله ليس قانونا ، ثم لا ادري ما هي السلطة التي تفعل القوانين ؟ وهل هناك سلطة تعلق القانون؟

احد عشر:- جعل امن المواطن مقدسا واعطاءه المكانة اللائقة في برنامج العمل الحكومي و استراتيجية الوزارات المعنية ، بل وجعل امن الرئاسات مستمدا من امن المواطن .

اثنى عشر:- الانتهاء من عسكرة المدن والازقة ونقل القطعات العسكرية الى مكانها المناسب في حماية الحدود، وليس حجزها وتعطيلها في الثكنات ، فالدفاع عن امن البلاد لا يتم من غرف النوم ، واستبدال تكديس رجال الامن باعتماد انظمة امنية متطورة وكفوءة واكثر انتاجية وفعالية .

ثلاثة عشر:- نقل الصبات الكونكريتية الى الحدود ، والاستفادة منها عسكريا واقتصاديا من خلال تثبيت الرمال في الصحراء الغربية عبر نشرها وفق نظام مدروس ، واعتماد التجربة الصينية في زراعة الصحراء وتوزيعها على المواطنين المؤهلين لزراعتها واعمارها بعد توفير الدعم اللازم لهم.

اربعة عشر:- تهذيب الخطاب الاعلامي وتجريم الخطاب المنحرف والمفرق والمثير للشقاق والفتن، واخضاع الخطب والمواعظ والتسجيلات الدينية الى رقابة مشددة ومنع اصدار السيديات والكاسيتات الدينية لمن هب ودب ، وتحمل المراجع الدينية لمسؤولياتها الدينية والاخلاقية في تنظيم الخطب والمحاضرات الدينية ووضع ضوابط لها بالاشترك مع الجهات الرقابية الرسمية واخضاع المخالفين الى عقوبات صارمة ، ووضع حد للاتهامات المبتذلة للآخر - تلك الاتهامات التي زرعت الشك في نفوس ابناء البلد الواحد ، بل والاسرة الواحدة- مقابل اعلاء خطاب المواطنة ، واشاعة ثقافة التسامح والحوار وقبول الاخر والرأي الاخر .

(*) استاذ التاريخ والفكر الاقتصادي وعميد كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد - سابقا

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 21 نيسان/ ابريل 2020

<http://iraqieconomists.net/>